نص ردن

▪ علاء حسن

درس هنـدي

من توفرت له فرصة السفر إلى الهند لغرض السياحة أو العلاج أو التجارة عاد بالعجائب عن صفات وطباع الشعب الهندي، ومعظمه يعيش تحت خط الفقر، ويعاني الكثير من المشاكل المتعلقة بالسكن واستكمال التحصيل الدراسي، ومن عجائب الهند بنظر من زارها من العراقيين أن شعبها لا يعرف السرقة، وان العاملين في مشافيها ومراكزها الصحية لا يقبلون الهدية، ويصفونها بأنها استهانة بعملهم الإنساني الذي لايقدر بثمن ،على الرغم من قلة أجور العاملين .

من عجائب الهند الأخرى بنظر العراقيين أيضا ان شعبها لا يعرف "الكلاوات والتقفيص" اما العاطلون عن العمل من الشباب فهم على استعداد لتقديم المساعدة مجانا لمن يطلبها كحمل الحقائب أو دفع عربة المعاقين ، وتحت إلحاح الكرم والسخاء العراقي يقبل الشاب الهندي ثمن خدماته بمبلغ اقل من ٢٥٠ دينارا، ويبادلك الابتسامة ان سمع منك كلمة (شكرا)، بعد أن حمل أمتعتك لمسافة طويلة لحين الوصول الى محل إقامتك .

الهندي يحرص على انجاز واجبه في موقعه الوظيفي بكل جد وإخلاص، ويرفض الرشوة، يعمل بصمت وبشكل دؤوب، ويتكلم بصوت منخفض مع المراجعين ويخاطبهم بلطف، وبابتسامات عريضة، لا يعرف الغضب، مزاجه رائق ووجهه بشوش غير متجهم، ينجز المعاملة بدقائق، وهذه واحدة من العجائب بنظرنا نحن أسود الرافدين، وأصحاب أول مسلة قانونية في التاريخ، وأول من علم البشرية الكتابة، وأول من شيد المدن، وأقام الجسور واكتشف العلوم، وأول بلد في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وهذه واحدة من العجائب العراقية بنظر الهنود.

من اجل أن يستعيد العراق ريادته في الأولويات كما كان قبل عصور ما قبل التاريخ، لابد من ان يستفيد من الدرس الهندي في تطوير الأداء التنفيذي، عبر ايفاد الموظفين الى الهند للتعرف على اسلوب زملائهم هناك في انجاز المعاملات، واخذ الدروس والعبر الاخلاقية عن مخاطر الرشوة، وتأثيرها في استشراء الفساد المالي والإداري، وبعد عودة الموفدين من الهند من الضروري ان تقوم الدوائر الرسمية بعقد ندوات لتسليط الضوء على التجربة الهندية وتفوقها على أساليب الحكومة الالكترونية في إنقاذ الملايين من الروتين والمخاطبات والتواقيع والهوامش .

الأداء الإداري العراقي العليل منذ عشرات السنين أصبح اليوم طريح الفراش ، لا تنقذه إجراءات النزاهة ولا رقابة مكاتب المفتشين ، وما يقال عن مشروع الحكومة الالكترونية مجرد حديث للتسويق الإعلامي على طريقة الـ"١٠٠" يوم، فمعظم دوائرنا لا يتوفر فيها التيار الكهربائي، جدرانها ملطخة بحبر "الاسطمبة"، ووجوه موظفيها تذكرنا بفرق اعدام الهاربين من جبهات القتال ايام القادسية الثانية ، ومباني الدوائر أشبه بثكنات عسكرية لكتائب الجيش العثماني، ومرافقها الصحية مغلقة امام المراجعين ، لانها مخصصة للمدير ورؤساء الأقسام والرفيق الحزبي مسؤول أمن الدائرة، والعراقي التعيس من يدفعه حظه العاثر لمراجعة إحدى الدوائر الرسمية لانجاز معاملة عقار او سيارة او الحصول على بطاقة سكن، سيرى نجوم الظهر للحصول على كتاب صحة صدور وهذه واحدة من العجائب العراقية بنظر الهنود عبدة البقر .

رئيس مجلس بابل : نعاني سطوة الشركات الوهمية

أكد رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان ان هناك نقدا يوجه مباشرة الى المجلس والمحافظ بسبب التأخير في انجاز المشاريع والتلكؤ الحاصل في بعضها ونتمنى ان ننجز أعمالا إستراتيجية خلال السنة والنصف المتبقية من عمر المجلس.

□ بابل / اقبال محمد

جاء ذلك خلال اجتماع مع الكادر الهندسي في المشاريع الحكومية وحضرته (المدى) وبين تومان : ان هناك العديد من المشاريع المتلكئة التي يجب حسمها وسحب العمل منها بسرعة من اجل بناء المحافظة، وقرار مجلس الوزراء صريح بهذا الموضوع ويجب ان ينفذ والمتضرر من المقاولين والشركات يلجأ للقضاء ونحن جهة رقابية المطلوب منا المصادقة على الخطط لكن يجب ان ترتقي للطموح وتليق بالمحافظة ويجب ان تترجم كل العناوين التي نفتخر بها في محافظة بابل بتاريخها وحاضرها الى واقع عمل، ونعتقد بأن المحافظة يجب ان تشهد نهضة واسعة.

وأضاف تومان ان هناك أسبابا عديدة لتأخر تنفيذ المشاريع، منها ادارية ومنها فنية،وأبرزها إحالة المشاريع الى شركات وهمية هي بالاسم فقط وعلى أساسها يحال المشروع الى هذه الشركة او تلك ونبقى نعاني نحن بوصفنا أبناء المحافظة تبعات ومشاكل التنفيذ اما المشاكل الفنية فتتحملها الدوائر المستفيدة، ويجب تجاوز كل ذلك . نحن في المجلس نبحث عن المبالغ وتنفيذ مشاريع بمواصفات عالية تظهر جمالية المحافظة. ولا يقع اللوم على المحافظة فقط فهناك شراكة بيننا وبين الحكومة الاتحادية وهي قصرت بشكل كبير لان اغلب مشاريع البنى التحتية من واجبها.

وأضاف:أن الحكومة الاتحادية والوزارات تأخرت بتنفيذ مشاريع إستراتيجية في المحافظة مثلا مشروع مجاري الحلة الذي تأخر،هناك وعود لم ترتق الى التطبيق لدواع مختلفة. المحافظة ليس لها الثقل نفسه الذي لبقية المحافظات التي حصلت على مشاريع من الميزانيات الاستثمارية للوزارات تجاوزت التريليون، هذا التقصير سواء من الحكومة الاتحادية أم الشركات المنفذة يوجه الى المجلس والمحافظة .نحن نتحمل أعباء كثيرة ومن خلال استبيان بسيط فالمحافظة غير راضية عن الأداء، لكن من المقصر؟ هذه هي المشكلة .

مشيرا الى انه لا توجد رؤية للنهوض بالمحافظة من قبل الدوائر التخصصية حيث تقوم الدوائر بأعمال روتينية فقط وليس لديها اي تخطيط .وفي عام ٢٠٠٨ تمت المصادقة على التصميم الأساسي لمدينة الحلة ونحن في ٢٠١١ ولا توجد لدينا تصاميم قطاعية و هناك إفرازات جرت زمن النظام السابق تحتاج تحديث التصميم، والبلديات غير قادرة على ذلك بحيث نعطي كل ذي حق حقه .فالتصميم الأساسي لا يفيد من دون عمل تصميم قطاعي ، ودوائر التخطيط العمراني مجرد ساعي بريد بين المحافظة ومركز القرار في بغداد والميزانية البالغة ٣٤٠ مليار يجب صرفها بطريق صحيحة .

ودعا رئيس المجلس الحكومة التنفيذية إلى أن يتم التركيز في المرحلة القادمة على مركز المدينة من خلال المشاريع، متمنيا ان تتضمن خطة ٢٠١٢ مشاريع متنوعة مثل المداخل الرئيسية للمدينة والشوارع الخدمية شارع ٦٠ و٨٠ والجزرات والأرصفة ،المجسرات والماء والكهرباء والطرق التي اقرها المجلس بالخطة الاضافية لكن نتمنى على الحكومة التنفيذية إحالة المشاريع الى شركات رصينة من خلال دعوات مباشرة تنفذ العمل بالوقت المحدد.

في سياق متصل اشار محافظ بابل المهندس محمد المسعودي إلى ان الخطة التكميلية أنجزت وتم تخصيص مبالغ كبيره لمركز المحافظة لأننا نريده من اجمل وأرقى مراكز المدن وفي خطة ٢٠١٢ نحن عازمون على أن نضع مبلغا لمركز المحافظة لانه يشكل ثلث سكان المحافظة ويزوره عشرات الآلاف يوميا من الأقضية والنواحي لذا يجب ان نظهره بالشكل الذي يستحقه.

مؤكدا أن التوجيهات واضحة، المشاريع المتلكئة يجب حصرها وان يتخذ بحقها إجراء نحن شكلنا لجنة من المهندسين وهم جهة في حل المشاكل وليسوا جهة رقابية وهذه اللجنة ستحصر المشاريع المتلكئة وتتخذ بشأنها اجراء آنيا وسريعا، اما الحجز او تسريع الأعمال، نسب الانجاز يجب ان تحدث بها طفرة ويجب دفع السلف بشكل اسرع من الوقت الحالي ،اي شخص يضر بالعملية الاعمارية في المحافظة يجب ابعاده ،انتم اقطاب العملية الاعمارية في المحافظة .كل شخص مسؤول مسؤولية تضامنية نحن لدينا برنامج مستقبلي يقضي بان المهندس المقيم من الجهة المنفذة يجب ان يتفرغ تماما وعند انتهاء المشروع يذهب .اما الكشوفات التخمينية لن نكلف الدوائر بإعدادها، قد نعطيها لمكاتب استشارية ،وهيئة الاعمار بدأنا بتشكيلها،نحن تناقشنا في ما يتعلق بشخصيات نستقطبها للمكتب الاستشاري وبدأنا بتشكيل التنفيذ المباشر وبعد اكمال الأسماء ستعلن. هناك تطور في السنة القادمة لكل هذه المفاهيم ولدينا أعمال كبيرة، ثلاثة جسور ومتنزهات وجزرات وسطية واعمال كبيرة ولدينا جسور في ٢٠١٢ في الاقضية والنواحي .

مشيرا إلى أن الدوائر فشلت في أن تعطي ما لديها، مثل المجاري رصد لها١٠ مليارات دينار منذ خمسة اشهر ولم تصرف حتى الآن و تحاورت مع رئيس المجلس وسنتخذ قرارات .الدوائر ليس لديها رؤية حتى الآن حول المشاريع وهذا يؤثر كثيرا في عمل وتخطيط وتنفيذ المشاريع .

فريـقٌ طبّي يحذّر مـن مخاطر التلوث الإشـعاعي في منطقة (عداية)

□ الموصل / نوزت شمدين

نبهت جمعية اللوكيميا في نينوى، من المخاطر التي تتسبب بها منطقة عداية الملوثة إشعاعياً (٣٠ كم)غربي الموصل، بعد تسجيل حالات إصابة جديدة بمرض سرطان الدم "اللوكيميا" في مناطق محيطة بها. جاء ذلك بعد زيارة قام بها فريق طبي متخصص برفقة أعضاء من مجلس قضاء الموصل وجمعية اللوكيميا، لاستطلاع المكان الذي كان قبل ١٩٩١ منطقة سرية تمثل جزءاً من البرنامج النووي العراقي، تعرض في عام ٢٠٠٣ الى السلب والنهب، مما رجح ان يكون ذلك سببا في ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان في مناطق متفرقة من نينوى، إضافة الى القرى والمناطق المحيطة بعداية ذاتها. وذكر رئيس جمعية الحدباء لمرض اللوكيميا، أن الهدف من زيارة موقع عداية هو التنبيه من المخاطر التي تتسبب بها للصحة العامة، للتقليل قدر الإمكان من الإصابة بالسرطان، من خلال إيجاد الحلول المناسبة، وقال إن هناك دلائل واضحة على انتشار الملوثات الإشعاعية في المكان، المتمثلة بمركبات اليورانيوم التي تغطي مساحة تقدر بـ ٥٠٠ متر مربع، وتحتوي على العشرات من البراميل المهشمة وبداخلها المواد المشعة، وهي معرضة باستمرار للعوامل الطبيعية كالرياح والأمطار، وهذا ما يزيد خطورتها على البيئة والصحة العامة.

وقال رئيس الجمعية إن المسؤولين المحليين بادروا إلى اقتراح إنشاء سياج يحيط بالمنطقة، لكن ذلك ليس حلاً للمشكلة، ودعاهم الى تبني مشروع لإزالة التلوث بالكامل، بفرز المواد المشعة وتجميعها ووضعها في خزانات خاصة، وأن يتم طمرها حسب المعايير الدولية، وأن تتم الاستعانة في ذلك بالكفاءات العلمية المحلية، وطلب المعونة من المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة. ويذكر أن عدداً من الوزارات تابع موضوع عداية، وشكل العديد من اللجان وزارت تسع منها المنطقة بين عامي ٢٠٠٤ــ٢٠٠٨، وقدمت العديد من التوصيات، لكن أياً منها لم تفعل أي شيء حتى الآن، حتى قامت قيادة عمليات نينوى بالتعاون مع مجلس المحافظة، باتخاذ إجراء وقائي مؤقت، تمثل بطمر المنطقة بالتراب، وحتى هذا الإجراء لم يكن ملبيا، حيث كشفت زيارة الفريق الطبي الأخيرة لعداية، أن الرياح والأمطار استظهرت المواد المشعة مجدداً، وخطرها بات يتفاقم يوماً بعد آخر. وكانت جمعية اللوكيميا قد أعلنت في وقت سابق تسجيل ٣٠ إصابة بمرض اللوكيميا في نينوى، وتعتقد بان احد العوامل المتسببة بالمرض ربما يكون مصدره عداية الملوثة اشعاعياً.

المواصلات: استخدام الخطوط الشَّعرية في الهواتف الأرضية

□ بغداد / نجلاء داري

أعلنت وزارة المواصلات أنها تعمل حاليا على تبديل الخطوط القديمة لشبكة الهواتف الأرضية بأخرى تعتمد على الخطوط الشعرية (فايبر أوكس)، لتكون قادرة على تأمين خدمات الاتصالات الجديدة المتطورة مثل الانترنت، والفيديو، والاتصال السريع.

وأكد وكيل وزارة المواصلات أمير البياتي أن الشبكة النحاسية القديمة لخطوط الهاتف الأرضي متهالكة ولم تعد تتحمل الضغط عليها، ما يتطلب تحديثها بالكامل لتتحدى امكانات الهواتف المحمولة.

ومن المعلوم أن الخدمات المتعددة التي تقدمها شبكات الهاتف المحمول لمشتركيها، فضلا عن مرافقتها الإنسان حيثما ذهب، فقد شاع استخدام المحمول لدرجة لم يعد الناس يفكرون في خدمات الخطوط الارضية، المحدودة الامكانات، وهو ما دفع بوزارة المواصلات العراقية إلى التفكير في تحديث شبكة خطوط الهواتف الأرضية.

ويقدر عدد خطوط الاتصالات الأرضية العاملة في العراق حالياً بنحو ٨٠٠ ألف خط، من مجموع مليون ونصف المليون خط قبل عام ٢٠٠٣، إذ دمر معظم البدالات العمومية الخاصة بالهواتف الأرضية أثناء حرب العام ٢٠٠٣ ما تسبب بتوقف خطوط الهاتف في معظم المناطق.

المواطن مرتضى الاسدي قال إن الهواتف الأرضية كانت وما تزال تحظى بشعبية، أكثر من الهواتف الخليوية لدى العديد من المواطنين، معتبرا الأولى أكثر سرعة واقتصادا، في حين فضل المواطن جبار عبد الله الهواتف المحمولة لان مزاياها أكثر من تلك التي توفرها الشبكة الأرضية وخصوصا في البلاد.

أطبـاء يطالبـون بإعـادة مستشـفى التويثـة إلـى الخدمـة

إحصائية رسمية تسجل وجود أكثر من ١٠ آلاف مصاب بالتدرّن

□ بغداد / قيس عيدان

دعا عدد من الأطباء المتخصصين بالأمراض الصدرية المعنيين كافة في الحكومة الاتحادية ومجلس محافظة بغداد الى أهمية التعامل مع الجانب الصحي بشكل جدي وموضوعي .وأشار الدكتور ظافر سلمان هاشم رئيس جمعية مكافحة التدرن في العراق في حديث لـ (المدى) الى أن الجمعية والقائمين على البرنامج الوطني لمكافحة التدرن بذلوا جهدا كبيراً من اجل ايجاد مستشفى متخصص لمرضى التدرن لكن دون جدوى، على الرغم من مفاتحتنا جهات عديدة من بينها وزارتا الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، اضافة الى المراجع الدينية والمنظمات الإنسانية الأخرى و السعي الجاد لإعادة إنشاء مستشفى (ابن زهرٍ) للأمراض الصدرية(التويثة سابقا) بعد أن تحول الى مجرد أرض جرداء وخالية، بعد ان كان المستشفى التخصصي الوحيد بالعراق لمعالجة مرضى التدرن . وأوضح هاشم : على الرغم من الانفاق الكبير الذي حصل في وزارة الصحة او في جميع مجالس المحافظات بما فيها بغداد خلال السنوات الثماني الماضية فانه لم يتم بناء مستشفى متخصص لمرضى التدرن. سلمان استغرب تجاهل جميع المعنيين في الحكومة او القائمين في الحكومات المحلية تلك النداءات، لاسيما أن الإحصائية الرسمية قد سجلت وجود اكثر من ١٠ آلاف مصاب بالتدرن وهناك حالات لم يتم الكشف عنها بسبب الوضع الحالي لجميع اقضية ونواحي العراق و المتمثل بالسكن والتلوث البيئي والنقص الحاصل في الخدمات والمظاهر غير الصحية الأخرى من بينها وجود اكثر من ١٥ شخصا في منزل لا تبلغ مساحته أكثر من ٤٠ مترا .

ظافر أوضح ان الجمعية والعاملين في معهد التدرن في وزارة الصحة تمكنوا من تقديم مشروع متكامل إلى صندوق المنح الدولي التابع للبنك الدولي والمسمى بالبرنامج الوطني من اجل الحصول على دعم مادي وهو مشروع متكامل يتضمن اربعة محاور لنجاحه وضمان جودة الخدمات التدرنية على مستوى البلاد وتحسين اداء القابليات القيادية ومهارات العاملين في البرنامج الوطني لمكافحة التدرن على جميع المستويات مع دعم البحوث والمسوحات الميدانية. وقد احرز المشروع المرتبة الاولى من مجمل المشاريع المقدمة الى الصندوق .

وذكرت مسؤولة في منظمة الصحة العالمية ان العراق يسجل سنويا ما بين عشرة آلاف الى ١٦ ألف إصابة بالتدرن الرئوي. وقالت الدكتورة ليلى صالح ان المنظمة تقيم دورات متواصلة للأطباء والعاملين في المختبرات الخاصة بمرض التدرن في جميع انحاء العراق، بمشاركة خبراء اجانب. بالاضافة الى ورشات عمل للاطباء المشاركين في هذا البرنامج ، واعطاء المشورة الفنية حول كيفية السيطرة على المرض باتباع الاساليب العالمية. ونحن سائرون في طريق القضاء على مرض التدرن في العراق.الى ذلك أكد الدكتور احمد اسمر مرخي مدير المختبر المرجعي للتدرن: لدينا واحدة من أقوى البرامج في مكافحة الأمراض المعدية. ولدينا برنامج متكامل قصير المدى يغطي العراق باجمعه. و: نحن من الدول التي لا توجد فيها نسبة عالية من المرض، وإنما هناك زيادة في نسبة اكتشافه، ولكن عموم الناس يعتقد بزيادة هذا المرض. وفي اشارة الى مناطق انتشار المرض قال الدكتور مرخي انه منتشر في الأرياف اكثر منه في المدن وأضاف "أن احد مصادر العدوى هي الحيوانات وفي المدن تنتشر في الأحياء الفقيرة والشعبية فيجب أن يكون هناك مستشفى متخصص . الدكتور ثامر الحلفي السكرتير العام للجمعية استغرب الحالة التي تعيشها المنظمات المدنية التي تساهم وتعمل بشكل جاد من اجل المساهمة في الحد من مرض انتقالي يثير القلق عند المصاب اولا وعائلته والمجتمع، ففي الوقت الذي تبادر فيه المنظمات الصحية الدولية الى تقديم الدعم المالي والفني واقامة ورشات عمل داخل وخارج البلاد من اجل مرض، نحن هنا (نتوسل) على حد تعبير (الحلفي) من اجل بناء مستشفى متخصص، محمد شاب من مدينة الشعلة أثاره الفزع عندما أكمل جميع الفحوصات المختبرية بعد أن اخبره الدكتور المختص في معهد التدرن أن والده مصاب بالتدرن وعليه إحضار جميع أفراد العائلة وخصوصاً الملامسين له من اجل اجراء الفحص عليهم خوفاً من انتقال المرض اليهم (المدى) سألت محمد عن أسباب الخوف والقلق واختصر الجواب آنا عامل بأجر يومي وأنا معيل العائلة وهذا ما يرعبني.

كركوك تستعدّ لنصب مقاييس للكهرباء

□ كركوك / المدى

أعلنت محافظة كركوك، أمس الأول ، عن ارتفاع معدل تزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية إلى ٥٢٠ ميكا واطا من الشبكة الوطنية وإقليم كردستان، مبينة أنها تستعد لنصب مقاييس تتيح استهلاك ٤٠ أمبيراً في كل منزل أو محل تجاري واتخاذ إجراءات ضد المتجاوزين.

وقال محافظ كركوك، نجم الدين عمر كريم، إن "مجموع الطاقة المجهزة للمحافظة ارتفع من ٤٥٠ إلى ٥٢٠ ميكاواطا من الشبكة الوطنية وإقليم كردستان"، مشيراً إلى أن "هذه الزيادة تكلف محافظتنا ونحن بصدد تشكيل لجنة متخصصة لوضع حد للتجاوزات على الشبكة الوطنية". وأضاف كريم، أن "العمل يتواصل لتجهيز المنازل والمحلات التجارية بمقاييس تتيح سحب ٤٠ أمبيرا لكل واحد منها"، لافتاً إلى أن "الكهرباء ستقطع عن كل من يتجاوز هذه السعة ولن يعاد له التيار إلا بعد مرور ٤٨ ساعة على الأقل ليشعر بقيمته"، حسب رأيه. وكانت محافظة كركوك قد وقعت عقداً لمدة خمسة أعوام مع وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان العراق، لتجهيزها بـ٢٠٠ ميكاواط، على أن يكون سعر الأمبير الواحد ٦,٥ (سنت أميركي) يتم دفعها من ميزانية البترودولار الخاصة بالمحافظة، بأمل أن يمكنها ذلك من تزود المواطنين بالطاقة الكهربائية على مدى ٢٠ ساعة يومياً. وشهدت كركوك خلال الأشهر الماضية العديد من التظاهرات المطالبة بتحسين أوضاع التجهيز بالكهرباء، على خلفية امتداد ساعات انقطاع التيار إلى أكثر من ٢٠ ساعة يومياً، كما شهدت العلاقة بين المحافظة ووزارة الكهرباء توتراً نتيجة ما عدته الحكومة المحلية "إخلالاً" من الوزارة بتجهيزها بالطاقة المناسبة. وأعلن مجلس محافظة كركوك، في وقت سابق عن تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار دينار لإنشاء محطة كهرباء في المحافظة غير مرتبطة بالشبكة الوطنية، بطاقة نحو ٤٠٠ ميكاواط، على أن تنفذ على مرحلتين لكل مرحلة ٢٠٠ ميكاواط، بتمويل من مشروع البترودولار. يذكر أن تخصيصات تنمية الأقاليم للعام الماضي الخاصة بكركوك، ، بلغت نحو ١١٥ مليار دينار، في حين يؤكد المسؤولون فيها أنها لا تسد كلفة تنفيذ أي مشروع استراتيجي في المدينة.